جامع الفصولين في دعوى العين اذا قال القاضي بعد سماع البينة او فع هذا الحدود للمدعي لا يكون حكما وينبغي ان يقول حكمت بهذا الحدود لهذا المدعي والصحيح ان قوله حكمت او قضيت ليس بشرط وقوله ثبت عندي يكفي وكذا اذا قال ظهر عندي او علمت فهذا كله حكم هو المختار فتنبه القاضي لو حكم على وكيل الغايب او على وصي الميت بحكم على الغايب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في السجل انه حكم على الميت وعلى الغايب بحضرة وكيله وبحضرة وصيته جامع الفصولين ولا يقضي على غايب حيا او ميتا الا بحضرة نائبه حقيقة كالوكيل او وصي الميت او شرعا كوصي القاضي اي المنصوب وصيا بنصب القاضي حد الشريعة ولو قال المقضي عليه للقاضي اخذت الرشوة من خصمي وقضيت علي بعذره القاضي الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى فامر الحاكم رجلين بعلمانه كيف يدعي ثم اشهدهما على ذلك الدعوى لم يكن على الحاكم بأس فيما قال لهما علماه ولا يصير الرجلان مطعونين فيما علماه وشهادتهما جايزة فان قال المدعي هذا الكفيل غير ثقة فالقاضي يجبر المدعي عليه على اعطاء كفيل ثقة

وتفسير الثقة ان يكون له دار معلومة او خانوت معروف لا يمكنه ان يخفي نفسه اما اذا اكترى حجرة سكن فيها لا يكون ثقة والمدعي عليه يجبر على اعطاء الكفيل بنفس الدعوى وان ابى ان يعطيه كفيلا يؤمر المدعي ان يلازمه وتفسير الملازمة ان يدور معه حيث دار ما دار ولا يفارقه ولو دخل داره للاكل والشرب والوضوء لا يمنع ويجلس المدعي على باب داره فاذا خرج لازمه وفي الزيادات لو اراد الدخول امكنه ان يأذن للمدعي بالدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه تجارب من جانب آخر ولو قال المدعون لا اريد ملازمة الغلام لا اجلس الامع المدعي له ذلك ولو كان المدعي عليه امراة فان الطالب لا يلازمها بنفسه بل يستاجر امراة فتلازمها وفي القنية لو ان يلازمها ويجلس معها ولا يغيب عن ثيابها الا ان هذا لبس بحرام فان هربت ودخلت حربة لا يجلس بالدخول ان كان يامن على نفسه خانية الفتاوى وفي الاصل يحبس المديون في الدرهم واقل منه وفي نفقات شمس الائمة الحلواني يحبس بدانق ويحبس المسلم بدين الذمي ويحبس بنصف درهم ان ذكر مرة وعظ وان كان مشتاما ضرب وحبس

وتفسير الثقة

قوله صدق ديانة اي لو اقر بشيء ينفع المقر يجبر عليه وقضاء لو ادعى عليه بموجب كلامه وبلغت الدعوى الى القاضي يحكم عليه لا قضاء اي لو رفع الى القاضي يحكم الى ما نوى المقر ان التهمة لاحت من السلوح انهى

الرجل اذا كان لا يحسن الدعوى

وان ثبت الحق باقرار المقر عند القاضي لا يجبره على المال وان طلب صاحب الحق ذلك بل امره باداءه فان ابى حبسه والا يحبس في المهر المعجل وان دخل بها او ادعى الزوج فقره ما لم تقم البينة على قدرته وان قال المديون ابيع مالي في يدي واقضي حقه لا يجبه بل يمهله ثلثة ايام ثم يجبره ان لم يفعل

من فصول فتاوى